# الحرب العراقية الثالثة اندلعت الآن

**مايكل نايتس**

من أرض المعارك في الموصل شمالي العراق تنبثق صورٌ شبيهة بمشاهد مألوفة في أفلام الأموات الأحياء. فهنا تتراكم الآليات العسكرية المحروقة في شوارع مقفرة، وعند كل مفترق طرق تتناثر أدلة على معارك طاحنة أبى مقاتلوها الإستسلام. وهناك بزّاتٌ عسكرية مبعثرة خارج مراكز الشرطة المدمرة، ومئات آلاف المدنيين يهربون خوفاً على حياتهم. لقد باتت الموصل مدينة أشباح لا يغامر بالخروج إلى شوارعها سوى اللصوص والكلاب المشردة.

لكن هذا ليس فيلم أصوات أحياء. بل هي ثاني أكبر مدينة في العراق والعاصمة السياسية والاقتصادية المزدهرة للمجتمع العربي السني في البلاد. ففي غضون أيام معدودة بين 6 و9 حزيران/يونيو، وقع سكان المدينة البالغ عددهم 1.8 مليون نسمة تحت سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» («داعش»)، الذي كان منتسباً لـ تنظيم «القاعدة» وانفصل عنه في نيسان/أبريل 2013. هذا التنظيم الذي يخوض حربه الخاصة والذي أوشك بشكل خطير على تحقيق حلمه بإعادة الخلافة الإسلامية الممتدة من الساحل اللبناني المطل على البحر المتوسط حتى جبال زاغروس في إيران. وها هي مشاهد الموصل تتكرر في عشرات المدن الشمالية الأخرى التي وقعت بأيدي «داعش» وغيرهم من المتمردين.

فكيف نجحت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في تنفيذ هذا الإنقلاب؟ لقد انطلقت «داعش» من قاعدة آمنة في محافظة الرقة السورية حيث بدا أنها استعدت بعناية لتنفيذ عملياتها في الموصل وفي عدد من المدن الأخرى، وذلك كمستهل للغزو المزمع في شهر رمضان من هذا العام – وهو تقليد سنوي مللو يشيع في العراق منذ العام 2003 ويتوافق توقيته مع حلول شهر رمضان المبارك مع الإشارة إلى أن رمضان يمتد طيلة شهر تموز/يوليو هذا العام. وقد كان استحواذ «الدولة الإسلامية في العراق والشام» على الفلوجة في كانون الثاني/يناير 2014 وما أحاطه من تغطية إعلامية واسعة، خطوة انتهازية من قبل التنظيم حيث استغل زلات الحكومة العراقية للتحرك. لكن الهجوم على الموصل ينمّ عن تناقض حاد، إذ بدا مدروساً ومتعمداً كمحاولة لتقويض سيطرة الحكومة على شمال العراق وتنصيب «داعش» المنتصر الوحيد على الساحة. وحتى الآن، نجحت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في تحقيق مآربها.

وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم «داعش» الذي كان يعرف سابقاً بـ تنظيم «القاعدة في العراق» هو جماعة قتالية بقيادة عراقية تجند انتحاريها بشكل رئيسي من المتطوعين الدوليين. أما جنودها المشاة فتجمعهم من العراق وسوريا، في حين تأتي أموالها بالدرجة الأولى من مجموعة محلية من تنظيمات الجريمة المنظمة. وقد استغلت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» النزاع السوري لتعزز قوتها وتؤكد استقلاليتها عن القيادة العليا لـ تنظيم «القاعدة» في باكستان، التي تنصلت منها في شباط/فبراير 2014. بيد أن التطلعات الحقيقية لهذا التنظيم تكمن في العراق. فغالبية قياداته وعناصره من الجنسية العراقية، بمن فيهم أمير الجماعة أبو بكر البغدادي. ومن شأن السيطرة على غرب الموصل أن تجعل «داعش» مسؤولة عن العاصمة السياسية والاقتصادية للعراق السني، وهذه غنيمة ذات قيمة دعائية هائلة.

وقد استعانت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» بمقاتلين متمرسين تدربوا في ساحات المعارك السورية والعراقية لتشق طريقها بالدمار – وفي غضون ساعات – نحو الأحياء الغربية في الموصل، منطلقة من بادية الجزيرة، وهي صحراء سورية–عراقية تقع بين دجلة والفرات. ذلك أن ضعف سيطرة الحكومة العراقية على البادية أتاح للتنظيم إدخال مئات المقاتلين من العراق وسوريا إلى معركة الموصل. ومع ذلك، لم تبدُ قوات «داعش» الهجومية كبيرة إذ تراوحت أعدادها بين 400 و800 مقاتل بحسب التقديرات المتفاوتة. إلا أن «الدولة الإسلامية في العراق والشام» استفادت من عنصر المفاجأة والعدوانية لتحطيم معنويات الشرطة العراقية شبه العسكرية والقوات المسلحة في الموصل خلال ثلاثة أيام من المعارك الضارية. فقد واجهت «داعش» قوات حكومية تبلغ 15 اضعاف حجم قواتها وهزمتها شرّ هزيمة. فاستوعبوا ذلك إن أمكن.

في الواقع، بدا أن الكتائب الأمنية العشرين التابعة للحكومة في مدينة الموصل تبددت بالكامل بين 8 و9 حزيران/يونيو، مع ظهور أدلة لا يستهان بها من الأشرطة المصورة عن ظاهرة انسحاب كلية حيث ترك الجنود مراكزهم وآلياتهم وخلعوا بزاتهم العسكرية واعتزلوا القتال. ومثال عن ذلك صورة عن بزة مخلوعة للواء في الشرطة. وقد استولت «داعش» على المقرّين الأمنيين الرئيسيين في الموصل ونهبت كليهما. وكان ذلك مصير مكتب المحافظ ككل. وأفادت التقارير أن فرع البنك المركزي العراقي في الموصل تعرّض للسطو أيضا بينما أحرقت الكنيسة الأشورية التاريخية في المدينة. وفضلاً عن ذلك، تُرك المستودع اللوجستي للجيش العراقي ليسقط بيد تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام». وقيل إن هذا الأخير أحرق ما يزيد عن 200 آلية عسكرية مزودة من الولايات المتحدة وتشمل سيارات هامر وشاحنات وآليات الهندسة العسكرية. هذا وفرضت «داعش» سيطرتها أيضا على مطار الموصل الدولي ومطارها العسكري، حيث تم التبليغ عن تدمير الطوافات العراقية وهي جاثمة على أرض المطار فيما أُرسلت المدرعات بسرعة إلى سوريا كغنائم حرب.

وإذا بسياق مسنميت يبدأ للسيطرة على الموصل. فمن جهة، حققت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» غايتها الأساسية بتهشيم كافة المؤسسات السياسية أو العسكرية المنافسة لها وذات الهيمنة العربية في الموصل غربي دجلة. والآن ستحاول أن تعزز سريعاً تحصين المدينة مستخدمة طريقها المفتوح عبر الصحراء إلى سوريا وغيرها من المقاطعات العراقية المتصلة عبر الصحراء الغربية. ومع تخلخل السيطرة الحكومية على كامل المنطقة الممتدة حتى ضواحي بغداد الشمالية، تتمتع «داعش» بفرصة إحداث زعزعة كبيرة إلى درجة أنه سيستحيل لأشهر على بغداد حشد القوات اللازمة لاستعادة الموصل.

وهنا لا يسع الحكومة العراقية سوى أن تحاول تحرير الموصل بدافع أهميتها الرمزية والجغرافية. في هذا السياق، قام محافظ نينوى أثيل النجيفي – ومقره في الموصل– بالنزول إلى الشارع في 9 حزيران/يونيو بعد أن نجا بالكاد من اجتياح «الدولة الإسلامية في العراق والشام» لمكتبه. فحمل بندقية هجومية وسار بجانب حراسه الأمنيين سعياً إلى تعبئة رجال الموصل من أجل تشكيل ميليشيات دفاعية في الأحياء. لكن هذه الميليشيات لم تتشكل على ما يبدو. فالمجتمع السني في كل مناطق العراق الشمالية بحاجة لرؤية حكومته تعود بقوة إلى الساحة قبل أن يخاطر بالموت ضحية تفجيرات سيارات «داعش» المفخخة، مع العلم بأن هذه التفجيرات قد تكون الخطوة الأولى التي يلجأ إليها التنظيم في حال نشوء حركة مقاومة محلية.

ومع احتشاد الوحدات المشتتة من القوات العسكرية العراقية في مناطق بعيدة تصل إلى الثلاجي، وهي قاعدة تقع في ضواحي بغداد على مسافة 200 ميل تقريباً جنوب الموصل، قد تكون الحكومة بطيئة في تنظيم هجومها المضاد. فجنود بغداد يضطرون اليوم إلى الكفاح لشق طريقهم عبر سلسلة من المدن والمقاطعات التي سقطت في يد العدو بين العاصمة والموصل، وقد يواجهون في طريقهم هذه الكثير من العراقيل التي ستشتت انتباههم وتستنزف قوة الحكومة في الرد السريع. وتفيد التقارير أن القوات الخاصة والوحدات الجوية تشعر بالإرهاق بوتيرة متسارعة بسبب نقلها من أزمة إلى أزمة. والقوة العسكرية الوحيدة التي لا تنشغل حالياً بالقتال هي قوات "البشمركة" التي تضم مقاتلين أكراد تابعين لـ "حكومة إقليم كردستان". إلا أن العلاقات بين بغداد والمنطقة الكردية متوترة بشكل خاص.

إن الولايات المتحدة، في سعيها إلى الإطاحة ببشار الأسد، وجدت نفسها مرغمة على توخي الحذر الشديد مع المجموعات الجهادية في سوريا. ولم يتم إدراج «الدولة الإسلامية في العراق والشام» بشكل حاسم على لائحة الولايات المتحدة للمنظمات الإرهابية إلا في شباط/فبراير 2014. ولكن في حين يمكن الإستفادة من المقاتلين الإسلاميين المتشددين في سوريا من الناحية الاستراتيجية، تبقى المسألة في العراق بسيطة: «داعش» تكسب الحرب ويجب وضعها عند حدّها.

لذلك يتحتم على واشنطن أن تتحرك إذا أرادت الولايات المتحدة تفادي أن تصبح «الدولة الإسلامية في العراق والشام» القوة العسكرية والسياسية المتماسكة الوحيدة في المناطق السنية من العراق. فقد طالب رئيس مجلس النواب وأعلى سياسي سني أسامة النجيفي في 10 حزيران/يونيو بدعم عسكري إضافي للموصل بموجب "اتفاقية الإطار الاستراتيجي" التي تحكم العلاقات بين العراق والولايات المتحدة منذ إبرامها في العام 2011. وقد كشف لي العديد من المسؤولين الحكوميين العراقيين من وراء الأبواب المغلقة أن الحكومة العراقية طالبت بالحاح بتوجيه ضربات جوية أمريكية على «داعش» على طول الحدود السورية وعند أطراف المدن العراقية كونها المنصات التي تنطلق منها غزوات «الدولة الإسلامية في العراق والشام». لكن الإدارة الأمريكية رأت في ذلك تدبيرا مفرطا. فأثرت الانخراط في دبلوماسية ضروس حيث استعانت بمساعيها الحميدة لحث الفصائل العراقية على السعي نحو تحقيق مصالحة وطنية من شأنها إحياء إيمان العرب السنة بالحل السلمي لشكاويهم من التمييز الذي تمارسه الحكومة الشيعية بحقهم. فهذه المصالحة قد تمهّد الطريق أمام تعاون العرب السنة في إرساء الاستقرار في الموصل وغيرها من المناطق التي فقدت السيطرة عليها على غرار الفلوجة. وهذه مساع حيوية – لكن مع احتلال «داعش» لمدينة تلو الأخرى، يجب على واشنطن أن تبذل المزيد من الجهود (وبسرعة) من أجل تفادي خسارة الحكومة في العراق. وقد تدعو الحاجة كذلك إلى تكثيف التوجيه الأمريكي للمقرات العسكرية العراقية على الأرض وربما تنفيذ ضربات جوية أمريكية أيضا من أجل وقف الانهيار العسكري في العراق وردّه في الاتجاه المعاكس.

إن إدارة أوباما مصممة على الوفاء بوعد إنهاء الحروب الذي قطعته في حملتها. ولهذه الغاية سحب البيت الأبيض القوات الأمريكية المقاتلة عام 2011. لكن هناك أدلة قوية على نحو متزايد بأن العراق بحاجة إلى مساعدة أمنية جديدة ومعزّزة، بما في ذلك ضربات جوية ومبادرة تعاون أمني معزّزة بشكل كبير من أجل إعادة بناء الجيش المشتت وتوجيهه في القتال. فالشرق الأوسط قد يصبح شاهدا على انهيار الاستقرار في بلد متعدد الطوائف والإثنيات يضم 35 مليون نسمة ويقع على حدود العديد من أهم دول المنطقة ويعتبر الدولة المصدرة للنفط الأسرع نموا في العالم. إنّ أي بلد آخر يتمتع بالأهمية نفسها ويواجه التحديات المفجعة نفسها كان سيحصل على المزيد من الدعم الأمريكي، لكن تعهد الانسحاب وضع العراق في فئة خاصة به وحده. غير أن واشنطن لم تعد تنعم بحرية التعامل مع العراق على أنه حالة خاصة. فـ تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» قد تطور منذ أيام الاحتلال الأمريكي وبات اليوم يضع خطة نصب عينيه. ولا بد لواشنطن أن تحذو حذوه.

**عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»**

# جنوب السودان.. مجاعة على حواف النفط

**منى عبد الفتاح**

**جاء جفاف هذا العام في وقت عامر بالاضطرابات بدولتي السودان وجنوب السودان وإن تلفعت الخرطوم بتسميات مضللة مثل «الفجوة الغذائية»**

**كانت أولى مجاعات السودان في سبعينيات القرن الماضي تلتها أخرى في عامي 1984 - 1985 والتي راح ضحيتها ثمانية ملايين متضرر**

**النظر إلى المجاعات التي تحدث من حين لآخر باعتبارها جزءا من قوى الطبيعة فقط يُعتبر نظرا قاصرا لأنها تحدث لأسباب أخرى كثيرة غير الأسباب الخارجة عن السيطرة**

لم يخل عقدٌ من الخمسين سنة الماضية من تاريخ السودان الحديث من كارثة تمتزج أسبابها السياسية مع البيئية والاقتصادية لتنتهي بمجاعة مهلكة، مما صوّر قناعة آخذة في الترسخ، وهي أن الحكومات الوطنية هي من تتقاعس عن الاستجابة لحل مشكلة الجفاف، بل لعلها أسهمت أيضا في تفاقم نتيجته بالصراعات وإطالة أمد الاحتراب وعدم الاستقرار.

أما الفرضية المتعلقة بالمجاعة الأخيرة التي تهدد دولة جنوب السودان، والتي أسفر انفصالها عن تغيرات بالغة الأهمية، فهي ما يتعلق بتحديد بنية الدولة السودانية. فقد تقبل السودان ودولة جنوب السودان اختيار الجنوب للانفصال كمبدأ لإنشاء «دولتين قابلتين للحياة»، ولكنه –للمفارقة– انفصل وفي أحشائه جينات استدامة الاحتراب الجالبة للموت.

## موعد مع المسغبة

قد يكون مستغربا أن تداوم المجاعة على ضرب بلد تمت تسميته من قبل «سلة غذاء العالم». وباستثناء مجاعات الخمسة قرون الماضية، فإنه كانت لكل عقد من العقود الأخيرة مجاعة لا تخلف موعدها.

كانت المجاعة الأولى في سبعينيات القرن الماضي، تلتها أخرى في عامي 1984–1985، وكانت من أشد المجاعات التي مرّت على السودان –وأفريقيا كلها– فتكا، حيث نتجت عنها خسائر بشرية هائلة راح ضحيتها حوالي ثمانية ملايين وأربعمائة ألف متضرر.

كما تأثرت بها الثروة الحيوانية، فنفق أكثر من النصف في ولايات دارفور وكردفان وشرق السودان، وتدهورت المراعي والأراضي الزراعية، وصاحب ذلك نزوح بشري واسع من المناطق المتضررة إلى المدن بحثا عن عمالة يومية في أعمال هامشية مما تسبب في خلل اقتصادي واجتماعي وخيم.

أما المجاعة الثالثة، فكانت في تسعينيات القرن الماضي، وكانت الرابعة إبان اشتعال الحرب في دارفور عام 2004 وقبل أن تدخل المساعدات الدولية وتحل جزءا من المشكلة.

أما بوادر المجاعة الأخيرة فهي التي حلّت بجنوب السودان، وإن كان الجنوب قد فرّ بجلده من أزمات السياسة فقد لحقته كوارث الطبيعة وأزمة إدارة الدولة وكوارثها.

إنّ السودان يُعدّ من أكثر الدول الأفريقية تعرضا للكوارث، حيث يقع جزء كبير منه ضمن نطاق المناخ المداري الذي يتميز بقلة الأمطار وتذبذبها ونمط توزيعها، وبالرغم من وجود أسباب ديمغرافية أخرى مثل الرعي الجائر وإزالة الغابات، وفقدان مياه الأمطار في المناطق الغزيرة بسبب التبخر والنتح، فإنّ ما أسهمت فيه نظم الحكم المختلفة بعدم مقدرتها على احتواء ظواهر التشظي والانقسامات داخل الدولة الواحدة، هو العامل الأخطر في تفاقم الكوارث وعدم احتواء أخطار المجاعات المتوالية على السودان ومؤخرا جنوب السودان.

وبهذا، فإن النظر إلى المجاعات باعتبارها جزءا من قوى الطبيعة فقط يُعتبر نظرا قاصرا، لأنّ المجاعات تحدث لأسباب أخرى كثيرة غير الأسباب الخارجة عن السيطرة.

فهناك عوامل تدخل في نطاق اختيار شكل إدارة الدولة وتضرب بجذورها في البنية الأساسية لها، ونجد أنه في حين فشلت دولة السودان في إدارة التنوع لتضمن وحدتها وسلامها، فشلت دولة الجنوب الوليدة أيضا في المحافظة على شكلها بعد الانقسام لتتولد عنه انقسامات أخرى غذتها بالصراعات والاحتراب.

لم يتعلم الجنوب من دروس الحرب القاسية التي كابدها في إطار دولة الوحدة، وها هو يذيق شعبه الأمرين بتكرار التجربة.

## دقّ ناقوس الخطر

تحول القتال بين جيش حكومة جنوب السودان بقيادة سلفاكير ميارديت ونائبه السابق رياك مشار ليشمل قبيلتيهما الأكبر بين قبائل الجنوب وهما الدينكا والنوير. وبسبب استمرار المعارك بين الطرفين اضطر أكثر من مليون شخص إلى مغادرة ديارهم ومراعيهم ومزارعهم، تاركين موسم الأمطار الذي يبدأ هذا الشهر دون الاستفادة منه في سدّ جزء من هذه الضائقة.

ووصل الأمر إلى أن دقّ الأمم المتحدة ناقوس الخطر، وتعلن في تحذير رسمي أنّ ثلث سكان دولة جنوب السودان البالغ عددهم 12 مليون نسمة، قد يواجهون نهاية العام الجاري خطر المجاعة إذا استمرت الحرب الأهلية في البلاد بين الأطراف المتحاربة.

هذا الوضع يستدعي تكثيف الإغاثة الدولية التي بدأها قرار الرئيس الأميركي باراك أوباما بتبرع بلاده بخمسين مليون دولار، لتكون جزءا من المساعدات المفترض وصولها إلى سقف 1.3 مليار دولار بجهود المانحين الدوليين.

وهذه البلاد التي تنتظر المساعدات الدولية في ظل مجاعة وأوضاع صحية رديئة، يتدفق بين جنباتها النفط، كدليل ينتصب ليثبت أنّ المشكلة في أصلها ليست مشكلة موارد بقدر ما هي عجز وفشل في إدارة البلاد، وتغذية للصراعات العرقية والقبلية.

وتبرز المفارقة هنا أنه عندما اختار أهل جنوب السودان انفصال دولتهم في استفتاء عام 2011، أملا في رد المظالم التاريخية والتهميش والنقص في تنمية إنسان الجنوب وإقليمه، توقع الجميع حتى الأطراف الدولية أن تكون الغلبة للسلام وما سيتبعه من استقرار وتنمية.

ولكن على عكس كل التوقعات لم يجن البلدان مكاسب باختيارهما سلاما مزعزعا، فقد تزايدت الصراعات معلقة على مشاجب الحدود والديون ومنطقة أبيي ومرور النفط وغيرها من القضايا العالقة في حالة من اللاحرب واللاسلم.

وفضلاً عن ذلك لم تتكفّ كل دولة على مشاكلها الداخلية، بل أثرت وتأثرت بزعزعة جارتها، فراح نظام الخرطوم يهرول نحو الجنوب كلما اشتد النزاع في منطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق، ويهرع نظام جوبا شمالاً كلما اشتدت الصراعات الداخلية بين نظام سلفاكير والمتمردين لتنزلق دولة جنوب السودان في أتون حرب أهلية جديدة.

وهذا التحذير الأممي ليس بجديد باعتبار أنّ خطر المجاعة كان من الممكن التنبؤ به بسهولة. ومن تلك التنبؤات كانت التقارير التي سبقت الاستفتاء على انفصال جنوب السودان، وفيها إشارات واضحة من الأمم المتحدة رجّحت أن تكون النتيجة ولادة دولة فاشلة. ولم تخيّب دولة جنوب السودان هذه التوقعات، بل أحاطت نظام حكمها بجيش تحرير مكون من مليشيات قبلية في مواجهة متمردين قوامهم أيضا مليشيات قبلية متناوئة.

## البحث عن ممرات آمنة

ربطت الأمم المتحدة تلافي كارثة المجاعة في الجنوب بوقف إطلاق النار، ويبدو هذا أمرا غير يسير بالنظر إلى عوامل تغذي هذه الصراعات.

هناك أسباب أساسية تطيل من أمد هذه الأزمة في مناطق النزاع، وهي أنّ دولة الجنوب بالرغم من الموارد الاقتصادية التقليدية، بالإضافة إلى تلك المكتشفة حديثا فإنها تعيش في حزام منطقة يسودها الفقر المدقع، وهي الأكثر عرضة للصراعات والنزاع في أفريقيا، الأمر الذي يجعل الصدمات المعاكسة تدفعها نحو استمرارية عدم الاستقرار.

كما أنه يستشري استقواء أطراف النزاع بكيانات قبلية أخرى، تجتمع على اختلاف أهدافها ومصالحها، فكل يحشد من حوله اشتات القبائل مما يتعذر معه اتفاق الطرفين الرئيسيين أو تنفيذ ما اتفقوا عليه.

ولم يكتف طرفا النزاع بحشد الداخل وحده، بل لجؤوا إلى تشابك العلاقات مع الدولة الأم، فمع وجود قضايا عالقة قيد التشاور بين حكومة الخرطوم وجوبا يدخل رياك مشار في الخط بإنعاش علاقته بنظام الخرطوم.

ومن الواضح أنه ليس لدولة الجنوب برنامج سياسي متفق عليه بين الأطراف المتصارعة، مما صور رجال الدولة كزعماء حرب يمارسون العنف بدلاً من سياسة الحكم. ولا تغيب بالطبع الموارد المتنازع عليها بين القبائل، بدءا بالمراعي والأراضي الزراعية والصراع الأضخم حول النفط.

من ينظر إلى تركيبة دولة جنوب السودان يدرك أنّ الآثار التي تركتها التقاليد القبلية الرعوية جعلت من العصي التحول من ذلك الكيان إلى كيان دولة مدنية تحكمها القوانين واحترام الحقوق.

وما فاقم من هذه الحالة هو عدم استطاعة حكومة سلفاكير خلع قبعتها العسكرية، بالرغم من التزامه كزعيم للحركة الشعبية لتحرير السودان سابقا أمام الرئيس الأميركي الأسبق جورج دبليو بوش الذي اقنعه عام 2006 عند لقائه في البيت الأبيض بتحويل جيش التحرير الشعبي إلى جيش محترف.

ولأن حكومة الجنوب ومعارضيها عهدوا بإدارة أمور السياسة إلى قبائلهم، فقاموا بتسييسها وتجييشها وتزويدها بالأسلحة، جاءت المواجهات بين الطرفين في قمة العنف، باعتبار أنّ القوة التي تملكها قبيلة الدينكا تؤهلها للسيطرة على بقية القبائل، وأن قبيلة النوير يمكنها منازلتها دون الرجوع إلى مبادئ ثابتة، أو حكمة تدرأ جحيم المواجهات بين أكبر قبيلتين على حساب من هم أقل منهم مالا ونفرا.

وهذا ما يفسّر عجز الطرفين عن إيجاد أرضية يقفان عليها من أجل تحقيق سلام يهيئ طريقا أسرع من الموت بسبب المجاعة يسلكه المانحون لتوصيل إغاثاتهم.

وقد يبدو من ممارسة العنف الذي تنتهجه الحكومة تجاه متاوئيها أو رد المتمردين بعنف أكبر، أنّ الطرفين يمتلكان قوة عظمى ولكن قدرتهما تتقاصر في محك اتخاذ القرار الذي ترهن به حياة الملايين من سكان الجنوب، وهو قرار وقف إطلاق النار الذي ما يتم الاتفاق عليه حتى يتم خرقه.

وهكذا يكون تعثر وجود الممرات الآمنة لتوصيل الإغاثة الدولية وصعوبة وصول الدعم الصحي والطبي إلى المتضررين بسبب عدم الالتزام بوقف إطلاق النار بين حكومة الجنوب ومعارضيها، سببا في إزهاق مزيد من الأرواح.

لقد جاء الجفاف هذا العام في وقت عامر بالاضطرابات السياسية والاقتصادية في دولتي السودان وجنوب السودان، وإن اتضحت كارثة المجاعة في دولة جنوب السودان بشكل سافر فإن حكومة الخرطوم ما زالت تتلفع بالتسميات المضللة مثل «الفجوة الغذائية»، لوصف شبح المجاعة الذي لاح في دارفور وشرق السودان لتتوالى كارثة المجاعة في هذا الحزام الأفريقي في سريالية عجيبة.

**عن «الجزيرة نت»**